كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده القائل: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» (متفقٌ عليه)، ورَضِيَ الله عن آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد:

فهذا العدد يصدر والدار تحتفل بمرور عشر سنوات على تولي باني نهضتها، فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور/ علي جمعة مسؤوليّة الإفتاء، الذي أنجز لدار الإفتاء في عقد من الزمان ما لم يُنجز في سنوات تجاوزت القرن بما يقارب العقدين، وكان من بين تلك الإنجازات، هذه المجلة العلميَّة التي يصدر عددها الثالث عشر على حداثة عهدها؛ حيث صدر عددها الأول في شهر رجب من سنة ١٤٣٠هـ، الموافق يوليو ٢٠٠٩م، وهي وتيرة مناسبة لحركة الدار ونشاطها في هذه الحقبة، إذا ما علمنا أن نصيب العام الواحد من مشروعاتها عشرة مشروعات تقريبا لكل سنة، ولست أدري كيف تكون دار الإفتاء لو بقي بها الشيخ الإمام عشر سنوات أخرى، لكن يمكن أن أتوقع أن فروعها ستغطي محافظات مصر كلها، وأن الفتاوى التي حطمت الأرقام القياسيَّة ستفوق كل التوقعات، ومع ذلك تكون مجرد مُنتج من منتجات الدار، بعد أن كانت هي كل منتج الدار منذ نشأتها إلى ما قبل عقد من الزمان.

وقد تميَّزت بحوث هذه المجلة منذ ظهورها بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، وهو جانب نفتقده كثيرًا في البحث العلمي الأكاديميِّ، وهو مناسب، بل وضروري لدار الإفتاء أكثر من غيرها، فهي في الأساس مؤسسة تطبيقية خدميَّة ترتبط بالواقع العمليِّ لحياة الناس بما تقدمه من فتاوى مرتبطة بالضرورة بمشكلاتهم الحياتيَّة، والتي هي بدورها تتجدد وتتغير سريعا لارتباطها بتغيرات أنماط الحياة، وتأثرها بالتطورات المتلاحقة المعاصرة، وما ينشأ عنها من قضايا تحتاج إلى تكييف فقهيٍّ ورأي شرعيٍّ يجمع بين التمسك بالثوابت، وموافقة مقاصد الشرع الحنيف، مع عدم الحرمان من مكتسبات العصر، ومواكبة تطوره، ومما لاشك فيه أن

كثيرًا من مكتسبات العصر بحاجة إلى سلوك دروب البحث العلميِّ، وشعابه الدقيقة وربما المُعَقَّدة أحيانًا، من أجل الوصول إلى تصورٍ صحيحٍ لمشكلة البحث، ووضعها في بابها الفقهي، ثم تكييفها التكييف الشرعيَّ وردها إلى أصولها؛ لاستنباط الحكم الشرعيّ الملائم لها، والمطالع لهذا العدد يقف على ذلك من خلال مطالعته لبحثين أعدَّ الأول منهما الدكتور/ محمد محمود الجمال بعنوان: «عزل الحاكم في الفقه الإسلامي، المسوِّغات الشرعيَّة، والوسائل العمليَّة». الذي تناول مسألة دقيقة، الناس بحاجة إلى من يجليها، ويفصل بين الإفراط والتفريط فيها، والثاني أعدَّه الدكتور/ أسامة عبد العليم الشيخ بعنوان: «المساهمة في الشركات المختلطة»، وقد بيَّن من خلاله الحكم الشرعي لمسألة يغفُل عنها كثير من الناس في المعاملات المالية، وهي: اختلاط نشاط بعض الشركات بمعاملات مشبوهة أو محرَّمة وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة.

ويُحمد لهذه المجلة: أنها وُلدت ناضجة من دون أطوار نمو؛ حيث إن كثيرا من بحوثها لاسيما الفقهيُّ منها، يمس واقع الناس في عصرنا، ويضع حلولا لمشكلاتهم تناسب العصر، ولا تحيد قيد أنملة عن أصول الشرع وقواعده، ولذا تجد النتائجُ فور ظهورها بالنشر طريقَها إلى التطبيق العمليِّ، حيث تكون ثمارًا يانعة دانية للعاملين في مجال الإفتاء، وهذا نفتقده كثيرا في البحوث الأكاديميَّة، فهي تتميَّز بالأصالة، وتتقيّد بضوابط البحث العلميِّ، ولكنّ أكثرها يفتقد المعاصرة، فتجدها بعد طول بحث وعناء من الباحثين، منفصمة عن واقع الناس المعاصر، فتبقى حبيسة المكتبات الجامعيَّة، ولا تجد سبيلا إلى التطبيق العمليِّ، ولا تقبلها دور النشر التجاريَّة، ولا غرو في كون بحوث المجلة تخرج في ثوب التجديد والمعاصرة مع الأصالة، فقد استطاع القائم على أمرها أن يسلك طريقا مجددا في أصول الفقه، والذي يُعد السير في مسالكه -فضلا عن التجديد فيه- غاية لا تدرك إلا لعالم موسوعيٍّ، وقليل ما هم في زماننا، ولقد سلك الباحثون لاسيما علماء الدار مسلك الشيخ في بحوثهم، وتلمس ذلك في بحث الدكتور/ مجدي محمد عاشور، وعنوانه: «الفرق بين القراءة التفسيريَّة والحديث المدرج، وأثر ذلك في الأحكام الشرعية»؛ حيث تناول دقيقة لا تلتقطها إلا عين تعلمت الصيد على يد قَنَّاصِ عِلْمٍ، وهو شيخه وشيخي فضيلة الإمام المفتي، وحيث وُجِدت هذه النزعة عرف البحث طريقه إلى صفحات المجلة، ولو كان من خارج الدار، كما في بحث للدكتور/ هشام يسري العربي، بعنوان: «علاء الدين المرداوي، وأثره في أصول الفقه»، الذي يأخذنا إلى أصول الحنابلة، لنُفرق بينها وبين أصول الشافعيَّة التي نالت حظا وافرا من جهود باحثينا.

ومما يُحمد للمجلة أيضا: أن دار الإفتاء وهي المصدرة لها، رغم أنها مؤسسة تطبيقية بحاجة إلى صناعة الفتوى وإنتاجها لتقديمها لطالبيها، فإنها لا تفرض على الباحثين توجهًا بعينه، ولا تشترط في البحث إلا أن يكون متخصصًا في مجالها الأصوليِّ والفقهيِّ؛ لذا تبقى البحوث والمجلة برمتها معبِّرة عن آراء الباحثين فيها، وليست ناطقة بلسان الدار، ومنهجها في الإفتاء، ولذا بقيت المجلة علميَّة أكاديميَّة بحتة، أقرب إلى ميدان التطبيق العمليِّ، إن توافقت نتائجها مع منهجية الدار في الإفتاء، من دون إخلال بأدبيات وضوابط البحث العلميِّ، وبقي على من أراد أن يعرف رأي الدار في قضيَّة معيَّنة أن يرتاد موردًا آخر تصدره الدار معبِّرا عنها، من خلال مطبوعاتها، أو موقعها على شبكة المعلومات الدوليَّة -والذي هو بدوره من منجزات عصر نهضة الدار- ولذا لا مجال للحيرة إذا وجد المطالع للمصدَرَيْنِ تعارضًا في الرأي بينهما، وتلك هي حرفيَّة صناعة الفتوى، وإدارة البحث العلميِّ.

وفق الله الدار وراعيها إلى خدمة الإسلام والمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

أ.د. عباس عبد اللاه شومان

رئيس قسم الشريعة- جامعة الأزهر